



The impact of accounting disclosure of sustainability information on information asymmetry: an applied study in a sample of Iraqi banks

Luma khaleel Hamad*^A, Inam Adil Hameed ^B, Mohammed Abdullah Mahmood ^C

^A Department of Financial and Administrative Affairs/Tikrit University

^B Control and Internal Audit Section/Tikrit University

^C College of Administration and Economics/ Tikrit University

Keywords:

Accounting disclosure, sustainability information, information asymmetry

ARTICLE INFO

Article history:

Received 29 Jun. 2024

Accepted 01 Sep. 2024

Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Luma khaleel Hamad

Department of Financial and Administrative Affairs/Tikrit University

Abstract: The aim of this research is to identify the effect of accounting disclosure of sustainability information on information asymmetry, as the research community is represented by all banks listed on the Iraq Stock Exchange, and the research sample was 10 banks for the period (2012, 2021), where the dependent variable was measured through the analysts' prediction model and both the descriptive and analytical approaches were relied upon, as the descriptive approach was used for the purpose of building the theoretical framework of the research, while the analytical approach was used to examine the annual reports of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange in order to test the research hypotheses.

A simple linear regression equation was used to reach the results, and one of the most important results reached by the research is that there is an inverse relationship between the two variables, as the more disclosure of sustainability information contributes to reducing information asymmetry, and the researchers recommended the need to pay sufficient attention to sustainability indicators, especially those in which there is a deficiency in disclosure levels.

أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

لمى خليل حمد	انعام عادل حميد	محمد عبد الله محمود
قسم الشؤون المالية والادارية	قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة تكريت	جامعة تكريت

المستخلص

هدف هذا البحث التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة على عدم تماثل المعلومات، حيث تمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كافة، وكانت عينة البحث بـ 10 مصارف للفترة (2012، 2021)، إذ تم قياس المتغير التابع من خلال نموذج تنبؤات المحللين وتم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تم استخدام المنهج الوصفي لغرض بناء الاطار النظري للبحث، أما المنهج التحليلي تم استخدامه لفحص التقارير السنوية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من أجل اختبار فرضيات البحث.

إذ تم استخدام معادلة انحدار خطي بسيط من أجل التوصل إلى النتائج وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين فكلما زاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة ساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وأوصى الباحثون بضرورة ايلاء مؤشرات الاستدامة الاهتمام الكافي وخاصة التي تكون فيها نقص في مستويات الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، معلومات الاستدامة، عدم تماثل المعلومات.

المقدمة

إن انفصال المليكة عن الادارة في المؤسسات كان سبب في تطور وازدياد أزمة الثقة بين الادارة والمستخدمين، كما أدى أيضا إلى توسع فجوة تعارض المصالح بين المستخدمين والادارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وذلك لعدم قيام الادارة بالإفصاح عن المعلومات كافة التي ترتبط بنشاط المؤسسة وإنما تقوم بنشر المعلومات الايجابية وتخفي المعلومات الأخرى السلبية، إذ كان هنالك في الفترة الأخيرة تغيرات متعددة في المجالات المختلفة مثل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونتيجة لهذه التغيرات فقد اكتسبت معلومات الاستدامة أهمية كبيرة وأدى إلى تسليط الضوء على التنمية المستدامة بجميع أبعادها فضلا عن ازدياد أهمية الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة لما له من دور في توفير معلومات فيما يتعلق بالمؤسسة وتقديمها للمستخدمين المختلفين، تم الاعتماد في هذا البحث على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، إذ تم استخدام المنهج الوصفي في مراجعة الكتب والبحوث المنشورة في المجالات العالمية العربية والاجنبية التي لها علاقة بموضوع البحث، لغرض بناء الاطار النظري للبحث، أما المنهج التحليلي تم استخدامه لفحص التقارير السنوية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من أجل اختبار فرضيات البحث، ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية البحث والثاني الجانب النظري أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً. مشكلة البحث: هناك جهود حثيثة من قبل المنظمات العالمية المتخصصة بالمجال المحاسبي من أجل تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات، إذ إن زيادة عدم تماثل المعلومات في الآونة الأخيرة وفقدان الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسة ليتمكن المدراء من اخفاء الاخبار السيئة لفترات طويلة وهذا بدوره يضلل مستخدمي التقارير المالية، بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وعدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث؟
3. هل يختلف مستوى تأثير أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث؟

ثانياً. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة في تخفيض عدم تماثل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستخدمين بأنواعهم.

ثالثاً. أهداف البحث: هدف البحث بشكل أساس إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة على عدم تماثل المعلومات، كما هدف إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي وأهدافه فضلاً عن التطرق على الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

رابعاً. فرضيات البحث: يبنى البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية:

- (H1). **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وعدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.
- (H2). **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.
- (H3). **الفرضية الرئيسية الثالثة:** يختلف مستوى تأثير أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم وأهداف الإفصاح المحاسبي: إن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات يحظى باهتمام كبير من قبل الوحدات الاقتصادية من خلال القوائم المالية التي يتم اعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وهي كالاتي (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية والملاحظات)، إلا أن هذه المعلومات التي يتم اظهارها من خلال هذه القوائم لعدّها المستثمرين كاملة لكونها تحتوي على بعد واحد وهو البعد المالي، إذ ينبغي أن تحتوي على الأبعاد الأخرى متمثلة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الجبلي، 2020: 12).

إن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى زيادة ومنفعة المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات، حيث بدأت الوحدات الاقتصادية تتعرض إلى ضغوطات كبيرة من قبل مستخدمي التقارير المالية لكي يتم الإفصاح عن الأنشطة الأخرى غير المالية مثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتأثيرها على المجتمع، إذ شهد الإفصاح المحاسبي تطوراً

في الفترة الأخيرة بعد أن كان دور المحاسبة متعلق بمسك السجلات فقط كان الإفصاح مقتصر على نشر وتوفير معلومات تساعد مستخدم التقارير في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرار، فعندما تطورت مهنة المحاسبة رافقها تطور الإفصاح فأصبح يشمل الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وبشكل متكرر لتلبية متطلبات مستخدمي التقارير المالية. (الججاوي والجميلي، 2017: 85)

إذ تم تعريف الإفصاح المحاسبي تعريفات عدة منها (محمد وحسان، 2022: 333) عبارة عن عملية يتم من خلالها اظهار كل المعلومات والحقائق التي توجد في المؤسسة بشكل عادل وبدون تحيز لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرار، كما عرفت من قبل (السعدي، 2021: 28) هي عرض المعلومات المالية بكل شفافية ووضوح عن المؤسسة والتي تكون ملائمة ولها تأثير على قرارات المستثمرين.

وبالاستناد إلى ما سبق يمكن القول إن الإفصاح المحاسبي عبارة عن توضيح شامل للمعلومات المالية في المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بدون تحيز وبدون تضليل لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات.

كما تطرق (الججاوي والمسعودي: 430-431) إلى أن هنالك أنواع عدة للإفصاح المحاسبي وهي كالآتي:

- ❖ الإفصاح الكامل: بموجب هذا النوع يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية التي يتم عدّها مصدر رئيس في اتخاذ القرارات، كما يتم الإفصاح عن الأحداث المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على مستخدمي التقارير المالية، ولكي يكون هنالك إفصاح كامل ينبغي أن تعد القوائم المالية بشكل دقيق يعكس الأحداث الواقعية والتي كان لها تأثير على المؤسسة.
- ❖ الإفصاح الكافي: يقصد به تحديد الحد الأدنى الذي ينبغي توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والمعلومات الإضافية حتى لا تضلل مستخدمين هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات، كما يعد هذا النوع من الإفصاحات المحاسبية من أهم المبادئ لإعداد القوائم المالية، إذ يختلف الحد الأدنى باختلاف الاحتياجات بعدّه له تأثير بشكل رئيس على اتخاذ القرار.
- ❖ الإفصاح العادل: يتم عرض المعلومات وفق هذا النوع من الإفصاح بشكل عادل وبدون تحيز لطرف معين على حساب طرف آخر، إذ تقدم المعلومات وفق آلية تضمن وصولها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة وبشكل عادل دون تحيز.
- ❖ الإفصاح الاختياري: عرف الإفصاح الاختياري من قبل مجلس معايير المحاسبة (FASB 2001) بأنه المعلومات الإضافية التي لا تتطلبها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بشكل مباشر قاعد بلد معين (158: 2016، CHIARA)، ويعد الإفصاح الاختياري محاولة جادة من قبل المؤسسة لتقديم معلومات إضافية للمستخدمين حتى لا يتم تضليلهم أثناء اللجوء إلى مصادر أخرى للمعلومات. (الوقاد، 2011: 211)

أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي:

1. أهداف الإفصاح المحاسبي: ويمكن ذكرها كما يأتي: (محمد وعمر، 2015: 356)، (عبد المالك، 2015: 14):

- تقديم معلومات عن الانسياب والتدفقات النقدية المستقبلية.

- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار.

- تحديد العناصر التي لا يتم الاعتراف بها وتقديم مقاييس لهذه العناصر كـمبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به.
- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة واضحة وبدون تضليل.
- تقديم معلومات مهمة تمكن المستخدمين من اجراء مقارنات بين سنوات مختلفة.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والحالية والمستقبلية.
2. أهمية الإفصاح المحاسبي (محمد وعمر، 2016: 97):
- يساعد المستخدمين على الاستفادة بشكل كافي من الموارد الاقتصادية من خلال الاعتماد إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
- يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة داخل المؤسسة.
- يكون لها دور مهم في تحديد أسعار الأسهم المناسبة في الأسواق المالية، من خلال تقليل عدم التأكد في جانب الاستثمار وقبال المدخرين إذ تتوفر المعلومات للجميع وبدون تحيز لفئة معينة.
- أساليب الإفصاح المحاسبي (محمد وشبايكي، 2017: 54)، (الوقاد، 2011: 195-196):
- الإفصاح عن النسب المالية: بعض الوحدات الاقتصادية المحلية والدولية تظهر في قوائمها المالية بعض من النسب المالية من أجل أن تكون المعلومات التي توفرها مهمة وتساهم في تقييم أداء المؤسسة ومقارنتها مع باقي المؤسسات.
- شكل القوائم المالية: ينبغي أن يتم اظهار المعلومات الأكثر أهمية والتي تتعلق بالمؤسسة في الجزء الرئيس أن القوائم المالية.
- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الملاحظات: يتم من خلالها نشر المعلومات التي تتعلق ببعض من عناصر القوائم المالية ولا يتم اظهارها في الجزء الرئيس من القوائم المالية ولا تقلل من درجة الوضوح، ويتم استخدام الملاحظات لذكر المعلومات الوصفية أو الكمية ومن الأمثلة على المعلومات التي يتم ذكرها في الملاحظات هي الطرق المحاسبية التي تم استخدامه لقياس الأصول والخصوم وبنود حساب النتائج.
- تقرير مدققي الحسابات: إن من أحد مصادر المعلومات المهمة هو تقرير مدقق الحسابات، حيث يتم تجاهلها في بعض الأحيان من قبل المستخدمين، إذ يعد المدقق شخص مهني مستقل يكون دوره بفحص ومراجعة المعلومات التي يتم عرضها من قبل المؤسسة فإذا كانت نتائج التدقيق التي توصل إليها المدقق تمثل نتائج الأعمال والتدفقات النقدية بصورة عادلة فإنه يعطي رأي غير متحفظ، ولا يتم الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة من خلال تقرير المدقق الخارجي ولكن يؤدي دوره كطريقة للإفصاح.
- ثانياً. مفهوم وأهداف الإفصاح عن معلومات الاستدامة:** ظهر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في بداية الثمانينات، إذ زاد الاهتمام على ضرورة أن تكون قرارات المؤسسة وسياساتها تتفق مع أهداف المجتمع نتيجة لزيادة الضغوطات التي مارست من جهات مختلفة من جميع انحاء العالم للوصول إلى العدالة الاجتماعية، وخلال فترة زمنية معينة ظهر الاهتمام بالبيئة ونتيجة لذلك بدأ الاهتمام بالمجتمع والبيئة معا ومع مرور الوقت أصبح يعرف بالتنمية المستدامة (Christofi et al., 2012; 160) وإن معلومات الاستدامة عرفت من قبل عدد من الباحثين وأهمها (Gurvitch & Sidorova, 2012: 27) إن تقارير الاستدامة عبارة عن نشر البيانات التي تتعلق بالأنشطة البيئية والاجتماعية والمعلومات المالية في قوائمها المالية وتوضيح مسؤوليتها من قبل

المجتمع وتقييم أدائها من قبل أصحاب المصالح، وعرفت أيضا (Hughen et al., 2914: 58) هي عبارة عن قيام الوحدات الاقتصادية بنشر انشطتها المختلفة متمثلة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوضيح مدى مسؤوليتها تجاه المجتمع والمخاطر التي تعرضت لها من أجل الوصول إلى الشفافية في عملياتها.

إذ أوضح (Schiehlé & Wallin, 2014: 28) أن للإفصاح عن معلومات الاستدامة هدفين رئيسيين وهما:

1. توفير جوانب المؤسسة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
 2. الإفصاح عن الجهود فيما يتعلق بالأداء المستدام الذي تمارسه المؤسسة إلى الجهات ذات العلاقة أو اصحاب المصلحة.
- ثالثا. أهمية الإفصاح عن معلومات الاستدامة: إن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يمثل نقطة مهمة وحيوية نحو تحقيق اقتصاد عالمي مستدام، وذلك من خلال ما يتم تقديمه من تعزيز لمساءلة المؤسسة عن آثار الأنشطة المختلفة التي تقوم بها مثل الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية، ومن ثم مساهمتها الايجابية أو السلبية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعود أهمية الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى ما يأتي: (Singha & Dev, 2016: 96)، (عبدالله، 2018: 141)، (يونس، 2021: 382):
1. مساعدة تحسين الأداء المالي بالإضافة الى ادارة المخاطر في اعمالها وارتفاع فرص النمو.
 2. تحسين سمعة المؤسسة وهذا بدوره ينعكس بشكل ايجابي على أدائها ومركزها التنافسي في السوق.
 3. ارتفاع المقدرة التشغيلية للأداء والارباح من خلال تخفيض التكاليف وترشيد استخدام المواد كذلك الحفاظ على أمان وأنشطة الوحدات الاقتصادية.
 4. وضع خطة طويلة الاجل لتعزز من قدرتها في وضع الاستراتيجيات وتساهم في قياس وتقييم الأداء المستدام.
 5. تساعد المستخدمون من فهم القيمة الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.
 6. إن معلومات الاستدامة تقلل من الرقابة، إذ إن الوحدات الاقتصادية التي تنشر معلومات استدام تخضع لتفتيش اقل.

رابعا. مفهوم والآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات المحاسبية: هنالك مفاهيم عدة لعدم تماثل المعلومات إذ ترى (حسنين، 2013: 189) امتلاك الادارة والجهات الداخلية معلومات أكثر من الجهات الخارجية متمثلة بالمستثمرين والدائنين عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية، أما (منصور، 2016: 96) فكان يرى إن عبارة عن امتلاك مستثمر معين لمعلومات عن المؤسسة أكثر من غيره من المستثمرين وإن استفادتهم م هذه المعلومات تكون محدودة ومن ثم تؤثر على قدرتهم على التمييز بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية. والجدير بالذكر أن هنالك العديد من الآثار السلبية التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات منها ما يأتي: (عبدالمك، 2014: 27):

1. تحقيق عائد غير عادي: إن بعض المستثمرين الذي لديهم معرفة مسبقة حول وضع وأداء المؤسسة يحققوا عوائد غير اعتيادية على عكس المستثمرين الآخرين الذين ليس لديهم معرفة، ومن ثم يمكن أن يترك هذا أثارا سلبية على المتعاملين في السوق.
2. انخفاض كفاءة سوق المال: هناك سببين مهمين لتخفيض كفاءة سوق المال والتي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات وهي:

- أ. نتيجة لعدم تماثل المعلومات يقوم المستثمر بالاستثمارات الخاطئة.
 ب. عدم التخصيص السليم للأموال المستثمرة من جانب المؤسسة.
 3. انشاء فجوة بين الجهات ذات العلاقة: تحدث الفجوة عندما لا تقوم المؤسسة بتوضيح أهدافها بشكل واضح بحيث يتم تضليل المستثمرين وغير قادرين على معرفة ما إذا كانت المؤسسة حققت أهدافها المستهدفة أم لم تحققها.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

تم في هذا المبحث مناقشة النتائج واختبار فرضيات البحث باعتماد البيانات التي تم جمعها من واقع التقارير المالية للمصارف عينة البحث.
 أولاً. مجتمع وعينة البحث: تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي، إذ تم اختيار هذا الميدان نظراً لأهمية هذا القطاع في تعزيز عجلة النمو للاقتصادات المحلية، وربطها مع ضمن التعاملات والتجارات الدولية، في حين تمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كافة، وعددها 47 مصرفاً، وقد تم اختيار عينة حكومية تم تحديدها من خلال شرطين، الأول هو استمرار افصاح المصارف خلال الفترة محل البحث، والشرط الثاني هو توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، عليه فقد حددت عينة البحث بـ 10 مصارف، وحددت الفترة بـ 10 سنوات امتدت من 2012 ولغاية 2021، ويظهر الجدول رقم (1) المصارف عينة البحث.

جدول (1): المصارف عينة البحث

ت	المصارف	ت	المصارف
1	المصرف الصناعي	6	مصرف الخليج
2	مصرف بغداد	7	مصرف المتحد
3	مصرف اشور	8	مصرف الشمال
4	المصرف التجاري	9	المصرف الاهلي
5	المصرف الوطني	10	مصرف الائتمان

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات.

ثانياً. قياس المتغيرات: تضمن البحث نوعين من المتغيرات (مستقل وتابع)، فالنوع الأول هو المتغير المستقل وتمثل بالإفصاح عن معلومات الاستدامة ويرمز له (X)، والذي تضمن ثلاث ابعاد (الاقتصادي (X1)، البيئي (X2)، الاجتماعي (X3)) وتم قياسه من خلال قائمة فحص تضمن 40 معلومة بالاتفاق مع دراسة (السعدي، 2021)، كما هو مبين في الجدول رقم (2)، إذ تم تمثيل البعد الاقتصادي بـ 10 معلومات تسلسلها (1-10)، والبعد البيئي بـ 15 معلومة تسلسلها (11-25)، والبعد الاجتماعي بـ 15 معلومة تسلسلها (26-40)، وقد تم قياس نسبة الإفصاح عن معلومات الاستدامة من خلال المعادلة الآتية:

الإفصاح عن معلومات الاستدامة = عدد البنود المفصح عنها / اجمالي بنود الإفصاح عن معلومات الاستدامة

جدول (2): قائمة الفحص المتعلقة بقياس الإفصاح عن معلومات الاستدامة

ت	بنود الإفصاح عن معلومات الاستدامة	مفصح (1)	غير مفصح (0)
	أولاً. البعد الاقتصادي (10 بنود)		
1	القيمة الاقتصادية المباشرة المولدة والمباشرة الموزعة والمحتجزة وتقديم تقرير منفصل بذلك		
2	الإفصاح عن المخاطر والفرص التي تترتب على تغير المناخ والتي يحتمل ان تقود الى احداث تير جوهري في العمليات او الايرادات او النفقات		
3	القيمة التقديرية للالتزامات لخطة الاستحقاقات وخطط التقاعد في حالة استيفاء الالتزامات اللازمة للخطة من موارد المؤسسة العامة		
4	مدى تغطية التزامات الخطة من خلال الاصول المخصصة للوفاء بها عن طريق الصندوق المنفصل المخصص لسداد تلك الالتزامات مع الإفصاح عن الاساس المستند اليه في معرفة ذلك		
5	النسبة المئوية من رواتب الموظفين ومستوى مشاركتهم في خطط التقاعد		
6	أمدى تنمية الاستثمارات وخدمات البنية التحتية الهامة المدعومة		
7	الاثار الحالية او المحتملة عن المجتمعات المحلية واقتصاداتها بما في ذلك الاثار الايجابية او السلبية متى ما كان ذلك مناسباً		
8	الاثار الاقتصادية غير المباشرة الهامة الايجابية والسلبية المحددة للشركة		
9	اهمية الاثار الاقتصادية غير المباشرة في سياق المرجعيات الخارجية ولولويات اصحاب المصلحة		
10	النسبة المئوية لميزانية المشتريات المستخدمة في المواقع الهامة للتشغيل والتي تنفق على المجهزين المحليين لتلك المواقع		
	ثانياً. البعد البيئي (15 بند)		
11	اجمال وزن او حجم المواد المستخدمة في انتاج وتغليف المنتجات وخدمات المؤسسة الاساسية خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتصنيفها الى: مواد المتجددة مستخدمة، مواد غير المتجددة مستخدمة		
12	نسبة المواد المستخدمة التي يتم ادخالها والتي اعيد تدويرها لتصنيع منتجات وخدمات المؤسسة الاساسية		
13	الغرامات الكبيرة والعقوبات غير النقدية لعدم الامتثال للقوانين البيئية او اللوائح من حيث: (اجمالي القيمة النقدية للغرامات الكبيرة، مجموع العقوبات غير النقدية، القضايا المرفوعة من خلال اليات تسوية المنازعات)		

ت	بنود الإفصاح عن معلومات الاستدامة	مفصح (1)	غير مفصح (0)
14	إذا لم تحدد المؤسسة أي مخالفة تتعلق بعد امتثال القوانين فيكفي في هذه الحالة اصدار بيان مختصر يشير لذلك		
15	الحجم الاجمالي لتصرفات المياه المخططة وغير المخططة بحسب (الوجهة، نوعية المياه، بما في ذلك اسلوب المعالجة ما إذا تم اعادة استخدام المياه من لدن شركات اخرى		
16	المعايير والمنهجيات والافتراضات المستخدمة		
17	الوزن الكلي للنفايات الخطرة مع توزيعها حسب طرق التخلص التالية (اعادة الاستخدام، اعادة التدوير، التسميد وغيرها)		
18	الوزن الكلي للنفايات غير الخطرة مع توزيعها حسب طرق التخلص التالية (اعادة الاستخدام، اعادة التدوير، التسميد وغيرها)		
19	كيفية تحديد طرق التخلص من النفايات		
20	النسبة المئوية للموردين الجدد الذين خضعوا للتدقيق على وفق المعايير البيئية		
21	عدد المجهزين الذين تم تقييمهم للأثار البيئية		
22	عدد المجهزين الذين وجد لهم اثار بيئية سلبية فعلية ومحملة الهامة		
23	الاثار البيئية السلبية الفعلية والمحملة التي تم تحديدها في سلسلة التوريد		
24	النسبة المئوية للمجهزين المحددين بان لديهم اثار سلبية فعلية ومحملة، وقد تم الاتفاق على تحسينات بشانها نتيجة للتقييم		
25	النسبة المئوية للمجهزين المحددين بان لديهم اثار سلبية فعلية ومحملة هامة وقد تم انهاء العلاقات معهم بالاعتماد على نتيجة التقييم		
	ثالثاً. البعد الاجتماعي (15 بند)		
26	اجمالي عدد الموظفين الجدد المعينين خلال الفترة التي يغطيها التقرير ونسبتهم مصنفة حسب الفئة العمرية ونوع الجنس والمنطقة		
27	اجمالي عدد ومعدل دوران الموظفين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس والمنطقة		
28	العدد الاجمالي للموظفين الذين يحق لهم الحصول على اجازة رعاية اطفال حسب نوع الجنس		
29	اجمالي عدد الموظفين الذين اخذوا اجازة رعاية اطفال حسب نوع الجنس		

ت	بنود الإفصاح عن معلومات الاستدامة	مفصح (1)	غير مفصح (0)
30	اجمالي عدد الموظفين الذين استأنفوا العمل بعد انتهاء اجازة رعاية الاطفال ولاز الوالوا يعملون بعد 12 شهر من استئنافهم العمل مصنفيين حسب نوع الجنس		
31	الحد الادنى لمدد الاشعار بالاسابيع والممنوحة عادة للموظفين وممثليهم المنتخبين قبل تطبيق اية تغييرات تشغيلية هامة يمكن ان تؤثر فيهم على نحو كبير		
32	ما إذا كانت فترة الاشعار والنصوص التي تقضي بالتشاور والتفاوض محددة في اتفاقيات المفاوضة الجماعية		
33	متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف حسب الفئة ونوع الجنس خلال الفترة التي يغطيها التقرير		
34	نوع ونطاق البرامج المنفذة والمساعدة المقدمة لتحسين مهارات الموظفين		
35	برامج المساعدة الانتقالية المقدمة لتسهيل استمرار التوظيف وادارة النهايات الوظيفية الناجمة عن التقاعد وانهاء العمل		
36	النسبة المئوية للأفراد داخل هيئة ادارة المؤسسات في كل من فئات التنوع (العمر، الجنس، الاقلية، غيرها)		
37	النسبة المئوية للموظفين لكل فئة توظيف في كل من فئات التنوع (العمر، الجنس، الاقلية، غيرها)		
38	نسبة الراتب الاساسي والاجور للنساء بالمقارنة مع الرجال مصنفا تبعا لفئة الموظف ومواقع العمليات الهامة		
39	اجمالي القيمة النقدية للمساهمات السياسية المالية والعينية التي قدمتها المؤسسة بصورة مباشرة او غير مباشرة مصنفة حسب البلد والمتلقي/ المستفيد		
40	كيفية تقدير القيمة النقدية للمساهمات العينية ان وجدت		
	اجمالي بنود الإفصاح عن معلومات الاستدامة (40 بند)		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة (السعدي، 2021).

في حين أن النوع الثاني من المتغيرات هو التابع، وتمثل بعدم تماثل المعلومات ويرمز له (Y)، وقد تم قياسه خلال نموذج تنبؤات المحللين، ووفق المعادلة الآتية:

$$Y_{i,t} = \frac{EPS_{i,t} - \text{mean forecasted EPS}}{P_{i,t}}$$

حيث إن:

هو الرقم المطلق (للفرق بين ربحية السهم الفعلية ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين بربحية السهم مقسومة على سعر أفعال السهم للشركة i في السنة t).

$Y_{i,t}$

هي ربحية السهم الفعلية للشركة i في السنة t . $EPS_{i,t}$
هو متوسط ربحية السهم المنتبأ بها للشركة i في السنة t mean forecasted EPS
هو سعر أفعال سهم المؤسسة i في السنة t . $P_{i,t}$
عليه كلما زادت قيمة $(Y_{i,t})$ في المعادلة أعلاه دل ذلك على زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات، وقد تم اعتماد أرباح السنة القادمة كبديل عن تنبؤات المحللين للأرباح للسنة القادمة، نظراً لانعدام هذه الخاصية في سوق العراق للأوراق المالية.
ويظهر الجدول رقم (3) متغيرات البحث وعملية القياس المعتمدة لكل منهما.
جدول (3): أسلوب قياس متغيرات البحث

الأبعاد والمتغيرات	الرمز	البند	طريقة القياس	مصدر البيانات
البعد الاقتصادي	X1	10 بند	قائمة فحص تتضمن 40	القوائم المالية
ثانياً. البعد البيئي	X2	15 بند	بند يعطى كل بند القيمة	
ثالثاً. البعد الاجتماعي	X3	15 بند	(1) في حالة الإفصاح عنه، ويعطى القيمة (0)	
الإفصاح عن معلومات الاستدامة	X	40 بند	بخلاف ذلك	
عدم تماثل المعلومات	Y		اعتماد نموذج تنبؤات المحللين	القوائم المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات.

ثالثاً. وصف متغيرات البحث: باعتماد الوسط الحسابي تم اجراء وصف لكل من الإفصاح عن معلومات الاستدامة وكذلك لعدم تماثل المعلومات، وذلك حسب السنوات العشر فترة البحث لكل مصرف، ويظهر الجدول رقم (4) نتائج الاختبار.

جدول (4): وصف متغيرات البحث حسب المصارف

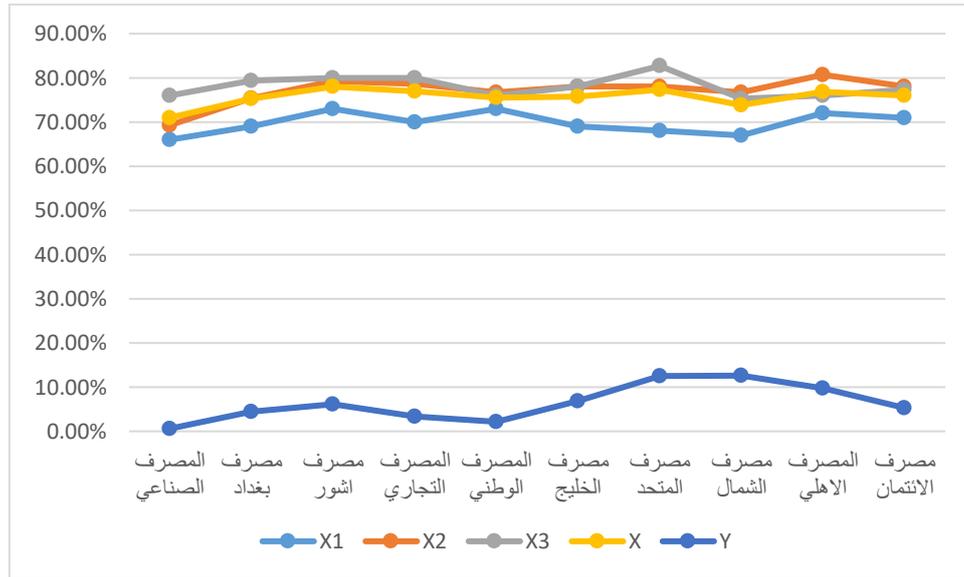
ت	المصارف	X1	X2	X3	X	Y
1	المصرف الصناعي	0.660	0.693	0.760	0.710	0.006
2	مصرف بغداد	0.690	0.754	0.794	0.753	0.044
3	مصرف اشور	0.730	0.793	0.800	0.780	0.061
4	المصرف التجاري	0.700	0.787	0.800	0.770	0.034
5	المصرف الوطني	0.730	0.767	0.760	0.755	0.022
6	مصرف الخليج	0.690	0.780	0.780	0.758	0.068
7	مصرف المتحد	0.680	0.780	0.827	0.773	0.125
8	مصرف الشمال	0.670	0.767	0.753	0.738	0.126
9	المصرف الاهلي	0.720	0.807	0.760	0.768	0.098
10	مصرف الائتمان	0.710	0.780	0.773	0.760	0.053

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أنه من خلال الوسط الحسابي عن 10 سنوات لكل مصرف، أن هناك مستوى مرتفع ومتقارب في الوقت نفسه من الإفصاح عن معلومات الاستدامة وفق أبعاده الثلاثة، إذ سجل مصرف اشور أعلى نسبة والبالغة (78%)، في حين سجل المصرف الصناعي أدنى

مستوى بنسبة (71%)، أما على مستوى الأبعاد فقد سجل مصرف الشمال أدنى مستوى من حيث الإفصاح حسب البعد الاقتصادي، وسجل مصرف اشور والمصرف الوطني أعلى مستوى، أما على مستوى البعد البيئي فقد سجل المصرف الأهلي أعلى مستوى، وسجل المصرف الصناعي أدنى مستوى، أما من حيث البعد الاجتماعي فقد سجل مصرف المتحد أعلى مستوى افصاح، وسجل مصرف الشمال أدنى مستوى، أما على مستوى عدم تماثل المعلومات فقد سجل مصرف الشمال اعلى مستوى، وسجل المصرف الصناعي أدنى مستوى.

ويظهر الشكل رقم (1) مستويات الإفصاح عن معلومات الاستدامة بأبعادها الثلاثة إلى جانب مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية.



شكل (1): مستويات متغيرات البحث حسب المصارف

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات.

في حين يظهر الجدول رقم (5) التحليل الوصفي لمتغيرات البحث على مستوى العينة ككل، وقد تم اجراء التحليل الوصفي عبر اعتماد الباحثون مقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى جانب أدنى قيمة وأعلى قيمة وفق البرنامج الاحصائي (SPSS Ver.22) فضلاً عن اعتماد معامل الاختلاف.

جدول (5): التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

معامل الاختلاف	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الرمز	الأبعاد والمتغيرات
29.01%	1.0000	0.2000	0.2025	0.6980	X1	البعد الاقتصادي
16.55%	0.9330	0.4670	0.1276	0.7707	X2	ثانياً. البعد البيئي
15.37%	0.9330	0.3330	0.1200	0.7808	X3	ثالثاً. البعد الاجتماعي
17.49%	0.9250	0.4000	0.1323	0.7563	X	الإفصاح عن معلومات الاستدامة
124.02%	0.4914	0.0001	0.0791	0.0637	Y	عدم تماثل المعلومات

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (5) ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة على مستوى ابعادها الثلاثة على مستوى العينة ككل، إذ سجل حسب الوسط الحسابي نسبة 75.63%، أما على مستوى الأبعاد فحسب الوسط الحسابي فقد سجل البعد الاجتماعي أعلى مستوى يليه البعد البيئي وأخيراً البعد الاقتصادي، ومما يؤكد إمكانية تعميم نتائج الوسط الحسابي على مستوى العينة ككل هو انخفاض قيمة الانحراف المعياري وكذلك انخفاض قيمة معامل الاختلاف ليكون أقل من القيمة الافتراضية البالغة 50%، الذي يدل على انخفاض مستوى التشتت بين مشاهدات العينة، أما بالنسبة لعدم تماثل المعلمات فحسب الوسط الحسابي فقد سجل مستوى منخفض نوعاً ما، إلا أن هذه النتيجة لا يمكن تعميمها على مستوى العينة ككل نظراً لارتفاع قيمة الانحراف المعياري وتجاوز قيمة معامل الاختلاف القيمة الافتراضية له البالغة 50%، وهذا يدل على وجود تشتت كبير بين مشاهدات العينة. رابعاً. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

اعتمد الباحث على معامل الالتواء (Skewness) لغرض الحكم على اعتدالية البيانات، أي مدى كون البيانات موزعة توزيع طبيعي من أجل تحديد نوع الأساليب الإحصائية التي يمكن اعتمادها من حيث كونها معلمية (البيانات موزعة توزيع طبيعي) أم غير معلمية (البيانات ليست موزعة توزيع طبيعي)، ويتم الحكم على ان البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء ضمن المدى (+1 إلى -1)، ومن خلال الاطلاع على الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيمة معامل الالتواء تقع ضمن المدى المحدد، مما يعني أن البيانات موزعة توزيع طبيعي، ومن ثم إمكانية اعتماد الأساليب الإحصائية المعلمية لاختبار فرضيات البحث.

جدول (6): قيم معامل الالتواء

الأبعاد والمتغيرات	الرمز	معامل الالتواء
أولاً. البعد الاقتصادي	X1	-0.724
ثانياً. البعد البيئي	X2	-0.418
ثالثاً. البعد الاجتماعي	X3	-0.011
الإفصاح عن معلومات الاستدامة	X	-0.761
عدم تماثل المعلومات	Y	0.585

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).
خامساً. اختبار فرضيات العلاقة: تضمنت الفقرة فرضية واحدة كما يأتي:
(H1). الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن المعلومات الاستدامة وعدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.
 لاختبار هذه الفرضية تم احتساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لتحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات الاستدامة وعدم تماثل المعلومات، ويظهر الجدول رقم (7) قيم معامل الارتباط بين المتغيرات.

جدول (7): قيم معامل الارتباط بين الإفصاح عن المعلومات الاستدامة وعدم تماثل المعلومات

الأبعاد والمتغيرات	Y	
قيمة بيرسون	-0.562**	X1
الاحتمالية (Sig.)	0.000	

Y	الأبعاد والمتغيرات	
-0.424**	قيمة بيرسون	X2
0.000	الاحتمالية (Sig.)	
-0.547**	قيمة بيرسون	X3
0.000	الاحتمالية (Sig.)	
-0.554**	قيمة بيرسون	X
0.000	الاحتمالية (Sig.)	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (7) وجود علاقة معنوية سلبية (عكسية) بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة (بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) مع عدم تماثل المعلومات، وهذا يدل على أن توافر الإفصاح عن معلومات الاستدامة سيرافقه انخفاض في مستويات عدم تماثل المعلومات المحاسبي في المصارف عينة البحث، ومن ثم يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الأولى.

سادساً. اختبار فرضيات التأثير: تضمنت الفقرة اثنتين من الفرضيات كما يأتي:

(H2). الفرضية الرئيسة الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير عدم تماثل المعلومات بدلالة الإفصاح عن معلومات الاستدامة، لغرض تحديد مدى تأثير الأخير في عدم تماثل المعلومات، ويظهر الجدول رقم (8) نتائج التأثير.

جدول (8): نتائج تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات

(Sig.)	قيمة (F)	Adjusted (R ²)	(R ²)	الأبعاد والمتغيرات
0.000	43.496	0.300	0.307	الإفصاح عن
(Sig.)	قيمة (T)	(β)	(β ₀)	معلومات
0.000	-6.595	-0.331	0.314	الاستدامة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (8) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (43.496) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير عدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة، كما تدل قيمة (T) البالغة (-6.595) عند مستوى دلالة معنوية 5%، على وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة والبالغة (-0.331) إلى سلبية التأثير، أي بمعنى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة فإن هذا يؤثر في خفض مستوى عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث، كما تدل قيمة المعامل التحديد (R²) البالغة (0.307) على أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة تفسر ما نسبته (30.7%) من التغيرات التي تحصل في عدم تماثل المعلومات المحاسبية، عليه تقبل الفرضية الرئيسة الثانية.

(H3). الفرضية الرئيسة الثالثة: يختلف مستوى تأثير أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم اعداد معادلة انحدار متعدد لتقدير عدم تماثل المعلومات بدلالة أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة (الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي) للوصول إلى مستوى تباين تأثير هذه الأبعاد في عدم تماثل المعلومات، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار المتعدد الراجع (Multiple Regression Backward) لإجراء هذا الاختبار، إذ يقوم هذا الأسلوب على فكرة تعددية النماذج واستبعاد البعاد الأقل تأثيراً في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات)، ويظهر الجدول رقم (9) نتائج تباين التأثير.

جدول (9): نتائج تباين تأثير أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات

الابعاد والمتغيرات	(R ²)	(Adjusted R ²)	قيمة (F)	(Sig.)
	0.341	0.327	25.057	0.000
	(β ₀)	(β)	قيمة (T)	(Sig.)
أولاً. البعد الاقتصادي	0.296	-0.135	-2.479	0.015
ثالثاً. البعد الاجتماعي		-0.176	-1.981	0.049

المصدر: الجدول من إعداد الباحثات باعتماد برنامج (SPSS).

يظهر الجدول رقم (9) خلاصة نتائج عدة الاختبارات تمت خلال معادلة الانحدار الراجع (Multiple Regression Backward)، إذ اظهر الاختبار اثنين من نماذج معادلة الانحدار كان هذا آخرها، إذ تم استبعاد بعد واحد فقط (البعد البيئي)، نظراً لعدم ثبات معنوية تأثيره، في حين تم الابقاء على اثنين من الأبعاد (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي)، الذي اثبت معنوية تأثيرهما في متغير عدم تماثل المعلومات، كما يلاحظ ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (25.057) عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني إمكانية تقدير متغير عدم تماثل المعلومات بدلالة بعدين من أبعاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة هما (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي)، فضلاً عن ثبات معنوية التأثير بدلالة قيمة (T) عند مستوى دلالة معنوية 5%، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة لـ (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي) على أن التأثير سلبي (عكسي) لهذين البعدين، بمعنى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة المتعلقة بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك سوف يؤثر في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في المصارف عينة البحث، كما يلاحظ من قيم معامل الانحدار بيتا (β) أن هناك تباين في مستوى قوة تأثير كل منهما، ويلاحظ من خلال قيمة بيتا أن البعد الاقتصادي كان الأكثر تأثيراً يليه البعد الاجتماعي، في حين يلاحظ استبعاد البعد البيئي نظراً لعدم ثبوت تأثير المعنوي، وهذه النتائج تؤكد على تباين مستوى تأثير الأبعاد الثلاثة للإفصاح عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات، كما تدل قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R²) البالغة (0.327) على أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة عبر بعديه الاقتصادي والاجتماعي يفسر ما نسبته (32.7%) من التغيرات الحاصلة في متغير عدم تماثل المعلومات، عليه يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الثالثة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

بعد مناقشة التأصيل النظري لمتغيرات البحث واختبار فرضياته في الجانب العملي، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والاستدلالات والمقترحات.

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن هنالك علاقة عكسية بين المتغيرين فكلما زاد الإفصاح عن معلومات الاستدامة ساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
 2. إن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يحسن من موقف المؤسسة ويبين مدى اهتمامها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.
 3. هنالك اهتمام كبير بتقارير الاستدامة وازدياد المحاولات لتطويرها وجعلها ملائمة لمتخذ القرار والجهات ذات العلاقة وتكون المعلومات المقدمة لهم أكثر فائدة.
- ثانياً. التوصيات:** بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات تم اقتراح بعض التوصيات أهمها ما يأتي:

1. توعية اصحاب المصلحة بضرورة الاهتمام بالمعلومات التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.
2. ضرورة ايلاء مؤشرات الاستدامة الاهتمام الكافي وخاصة التي تكون فيها نقص في مستويات الإفصاح.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب

1. الججاوي، طلال محمد علي، الجميلي، هدى امين، (2017)، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، الطبعة الاولى، دار ايام للنشرة التوزيع، عمان، الاردن.
2. الوقاد، سامي محمد، (2011)، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

ب. الرسائل والأطاريح:

1. ابراهيم، افاق ذنون، (2016)، نموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
2. بوحديدة محمد، قمان عمر، (2015)، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 1، (24).
3. بوحديدة محمد، قمان عمر، (2016)، متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي (دراسة ميدانية)، مجلة دفاتر اقتصادية، 12.
4. الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (2020)، اثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، 24، (02).
5. السعدي، الاء سالم مهدي، (2021)، قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، قسم المحاسبة.

6. عبدالرحيم، جمال كامل محمد، (2015)، قياس اثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
7. عبدالله، مصعب الطيب محسن، (2018)، دور محاسبة الاستدامة في تحسين مستوى الافصاح المستدام عن الاحداث غير المالية للمنشآت الصناعية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
8. عبدالملك، زين، (2015)، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة مجمع صيد الوحدة الحراش (2012-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير، جامعة محمد بوقرة بومرداس.
9. عبدالملك، احمد رجب، (2014)، دور الافصاح عن تعليقات الادارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 28 (01).
10. محمد، نورة وشبايكي، مليكة حفيظ، (2017)، مدى توافق الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 1(32).
11. محمد، نورة وحسان، نورة ناصر، (2022)، مساهمة الافصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من تضارب مصالح مختلف الاطراف الفاعلة في المؤسسة، مجلة دفاتر اقتصادية، 13 (02).
12. منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد، (2016)، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الارباح وانعكاساتها على اسعار الاوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر.
13. يونس، نجات محمد، (2021)، أثر مستوى جودة الافصاح عن تقارير الاستدامة على الاداء المالي للشركات، مجلة البحوث المالية والتجارية، 1 (22).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Sayrafi Muhammad (2007). Financial management between theory and practice, Dar Al-Wafaa for publishing, first edition, Alexandria 2007.
2. Chiara Moi, (2016) Integrated Reporting a New Accounting Disclosure, Palgrave Macmillan, London.
3. Christofi, A., Christofi, P., & Sisaye, S. (2012). Corporate sustainability: historical development and reporting practices. Management Research Review, 35(2).
4. Gurvitch, Natalj & Sidorova, Inna, (2012), "Survey of Sustainability Reporting Integrated into Annual Reports of Estonian Companies for The Years 2007-2010: Based on Companies Listed on Tallinn Stock Exchange as Of October 2011", Procedia Economics and Finance, Vol. 2.
5. Hughen, Linda & Lulseged, Ayalew & Upton, David R, (2014), "Improving Stakeholder Value through Sustainability and Integrated Reporting", The CPA Journal, Vol. 84, Issue 3.

6. Schiehlé Tristan, & Wallin Jonas, (2014), "The reporting on sustainability performance indicators", Master Thesis in Accounting, Umeå School of Business and Economics, Umeå University.
7. Schneider, Anselm, (2015)," Reflexivity in Sustainability Accounting and Management: Transcending the Economic Focus of Corporate Sustainability", Journal of Business Ethics, vol.127, Issue 3.
8. Singhal, Naveen S & Arun Dev, (2016),"Global Reporting Initiative; Sustainability Reporting", School of Marine Science and Technology, Newcastle University.